

أثر السلطة الأبوية على الممارسة الحزبية في العالم العربي

عثمان حادي

أستاذ مساعد "أ" - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة

مقدمة:

إن ظاهرة التعددية السياسية في العالم العربي -خصوصا- والعالم الثالث إجمالا نشأت نشأة خاصة بها، ارتبطت بالظروف التاريخية لكل بلد على حدة، لكن القاسم المشترك لكل هذه الأقطار أن الممارسة السياسية بها ليست متأصلة أو أصيلة، فمجتمعاتها لم تعرف بشكل مبكر الدولة القومية ولم تعرف المؤسسات البرلمانية، وبالتالي لم تشهد العملية الانتخابية، بل انتظرت حتى دخول الاستعمار من أجل بلورة "الدولة القومية داخل الدولة الاستعمارية" ثم المشاركة السياسية - لكن - في إطار ما سطرته السلطات الاستعمارية لتشكيل فيما بعد أحزاب سياسية قومية للدفاع عن حقوقها، ثم تحولت إلى حركات تحررية ثم إلى نظم حزبية. وتتولى الهيئة الحاكمة السلطة في الدولة وفقا لقواعد محددة سلفا وتحضي برضا الجماعة المحكومة، بمعنى أن يتم تولي السلطة وفقا للشرعية القانونية، أي أن تستمد من الدستور باعتباره الوثيقة القانونية الأسمى في كل الدول. ولا بد أن يوافق الدستور في حد ذاته القيم الأساسية للمجتمع وأهدافه العليا حتى تحظى المؤسسات الرسمية الحاكمة في الدولة برضا الجمهور وتتمتع بالشرعية الكاملة. وتتميز هذه الشرعية بخاصيتين رئيسيتين، أنها تكتسب ولا تفرض وأنها وقتية تحتاج إلى تجديد دائم لارتباطها بواقع متجدد، وغياب هاتين الخاصيتين أو إحداها يولد شرعية ناقصة مها كانت التبريرات التي يقدمها الحكام الشرعيون، كالشرعية الثورية أو الشرعية الشعبية في الحكم، ويترب عن الشرعية الناقصة ما يسمى "بأزمة الشرعية"⁽¹⁾.

ويتمثل الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على الممارسات المشوهة للعملية السياسية داخل الأنظمة العربية ومحاولة معرفة التوظيف الذرائعي المصلحي التبريري لهذه الممارسات. وفي الأخير محاولة تشكيل صورة معرفية لما يعرف بمنهج الأبوية في ممارسة العملية السياسية في إطار الدلالات السوسيولوجية.

ومن هنا تستدعي هذه الدراسة طرح الأسئلة التالية:

- ما هو واقع الممارسة السياسية في العالم العربي؟ كيف يمكن فهم وتبرير هذه الممارسة؟
- ما هي رهانات الدولة الحديثة في إطار استحكام المنطق الأبوي في ممارسة السلطة؟

مميزات الظاهرة الحزبية في العالم العربي:

تتميز الظاهرة الحزبية في الأقطار العربية بالمميزات الهامة التالية:

- وجود أحزاب مشوهة، تختلف بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقي للحزب، فهي ليست أحزابا بالمعنى العلمي لهذا الاصطلاح، إذ لا يعقل تسمية حزب بمجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة في دولة ما.
- أنها أحزاب مؤقتة وظيفية مبنية على الولاءات القبلية وتسعى إلى الوصول إلى السلطة
- والاستحواذ عليها بالاستناد إلى مجموعات عرقية أو إلى الجيش.
- نزول هذه الأحزاب بزوال قياداتها، وهذا كنتيجة لظهور أحزاب جديدة تطالب بحققها في ممارسة السلطة بطرق غير شرعية، ولهذا الغرض تبقى سمة الانقلابات إحدى الخصائص المميزة للنظم الحزبية.
- أن أغلب الأحزاب في هذه الأقطار لم تطور الإطارين التنظيمي والمؤسسي اللازمين لتنظيم الدعم الجماهيري. وذلك على افتراض أن سمة الاحزاب القومية يقاس بالتعقيد والعمق التنظيميين.
- قوة الحزب، تتعلق بدرجة توحيد العناصر النشطة سياسيا داخل الحزب في سعيها إلى افتكاك السلطة، أي تعكس مدى ارتباط المناضلين بالحزب وولائهم له.⁽²⁾

وانطلاقاً من مقارنة بسيطة لمسار التحول السياسي من طرف البلدان الغربية وبلدان العالم الثالث عموماً يتضح أن كلا المجتمعين لم يخضعا لنفس المقياس الزمني، حيث أن الدولة الغربية في بداية تكوينها السياسي نحو نموذج الدولة القومية أو الدولة الوطنية، لم تكن ملزمة باتباع نموذج معين أو حتى التأثر به واستطاعت أن تؤسس لنفسها خلال عدة عقود من الزمن نمطا من الحياة السياسية يتماشى وتجاربها التاريخية وخصوصياتها. عكس ذلك كله، فقد أجبرت دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية غداة استقلالها على تبني هياكل مؤسساتية وبني تنظيمية لا تتماشى وخصوصياتها وتجاربها التاريخية. هذا الوضع عبر في الحقيقة عن تناقض لا يزال قائما في هذه البلدان ويؤثر بصفة مستمرة على التطور السياسي لهذه المجتمعات، كما يعبر عن أزمات سياسية تمس الحياة السياسية لكل دولة⁽³⁾.

إن معظم هذه البلدان تبنت النظم السياسية الغربية بدءاً بالدولة والبرلمان وصولاً حتى إلى السياسات الاقتصادية، لكنها عبرت في الوقت ذاته عن عدائها للديمقراطية التعددية ومن ثم التعددية الحزبية لأنها رموز الغرب الإمبريالي والاستعماري وسعت إلى تجسيد الديمقراطية الشعبية التي قوامها الحزب الواحد الطلائعي الذي أخذ على عاتقه تنمية البلاد اقتصادياً بعد أن حررها سياسياً. وواقع الحال أن الاستعمار خلف وراءه أزمات أخرى كأزمة الهوية وأزمة الفكر واللغة وترك وراءه نخبا متخصصة في الإدارة تسعى إلى خدمة القوى الاستعمارية الخارجية، وفي بعض الأحيان تحولت هذه النخب إلى نخب حاكمة مهيمنة رغم أنها أصلاً غير مؤهلة في إدارة شؤون الدولة. على أن ما يميز التركيبة الاجتماعية لهذا البلدان هو وجود حلقة غير متناهية يجسدها الصراع بين العصب، في حين تغيب مجموعات اجتماعية تأخذ على عاتقها التنمية المجتمعية والسياسية وتساهم في تأطير أو هيكلة النزاعات الاجتماعية في قالب سلمي يسمح بحل المشاكل الاجتماعية ويسهم في خلق ثقافة التنازلات، ومن ثم بلورة حس مدني لدى أغلبية أفراد المجتمع والحكام ويفتح الباب للتنافس السياسي نزبه قائم على التداول السلمي .

الواقع الحزبي وتأثير منهج الأبوية على المسار الحزبي.

إن واقع الممارسة الحزبية لهذه الدول يأخذ طابعا أبوياً، أو ما يطلق عليه بالأبوية الجديدة. فالنسبة للدول حديثة العهد بالاستقلال لم يكن من الممكن القول أن السلطة بما هي ملك خاص بالنظر إلى الظروف التاريخية والإيديولوجية لظهور السلطة، ومن ثم لم يكن بمقدورها استنساخ النظام الأبوي الذي عرفته أوروبا في القرون الوسطى، ولهذا رأت أنها مكلفة بمهمة تاريخية قوامها التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعطيهم الحق في الاستحواذ على السلطة حتى تحقيق تلك المهمة، وهذا ما أطلق عليه فعلاً "الأبوية الجديدة" بحيث تقوم هذه الأنظمة بتطوير استراتيجية تمنع اقتراب الفواعل المحيطة من الموارد المكتسبة من طرف المركز .

وتعتبر الأنظمة الأبوية تمهيدا لميلاد الأنظمة السياسية الزبائنية التي تتمحور عن هيمنة المركز على الحياة السياسية، ومتولدة عن غياب اتصال بين المحيط والمركز، كما أنها نتاج لخصوصية الحياة والممارسة السياسية في النظام الأبوي التي تجعل من المركز السياسي -أي السلطة- موقعا للصراع بين نخب سياسية متنافسة ومتواجهة بالاعتماد على مواردها المالية وتسعى إلى استخدام المال العام. من جهة أخرى فإن هذه العلاقة بحكم نشوئها في كنف الأبوية فإنها تحول المركز السياسي إلى حقل للمواجهة بين مختلف الفئات السياسية المتعارضة التي تستند إلى توظيف مواردها الزبونية (Clientélares)⁽⁴⁾ من أجل ترجيح ميزان القوى لصالحها وفقاً لما يخدم مصالحها.

فشكل الدولة، هو الذي يعطي العصبية قوة لا تملكها من قبل، ووحدها (الدولة) هي محور هذا التحول من العصبية التقليدية إلى التحيزات الحديثة، جراء التحول الحضري والتمايز الاجتماعي والأدلة، ليعود في صورة أخرى (الزبائنية السياسية، والمافيا الاقتصادية)⁽⁵⁾.

وبالمثل، فإن الاختلال الاقتصادي، يجعل الفاعلين الاجتماعيين يفضلون استخدام الاستراتيجيات العمودية، والزبونية على استخدام التحالفات الأفقية التي قد تأخذ أشكال حركة اجتماعية مختلفة تساهم في تقليص مزايا الزبائنية وتسمح بتوزيع أكبر وأوسع للمواد المادية.

إن قيام سلطة الأبوية الجديد يعتبر العنصر الحاسم في الارتباط بين النخب المحلية ونخب دول المركز، إذ تتركز استراتيجية النخب على تملك المساحة السياسية ثم تنطلق منها لتملك الموارد الاجتماعية الأساسية التي تحويها المساحات الاجتماعية، وتأخذ هذه الممارسات في البداية طابعا فرديا وسرعان ما تصبح جماعية لكي يستفيد منها أهل البطانة ومجموع برجوازية الدولة التي يتوقف بقائها أساساً على قدرتها على الاندماج في منهج الأبوية الجديدة .

كما تدعم هذا المنهج بسبب حالة التجزؤ المميزة للمجتمع الذي يواجهه بفعل تفضيل الهويات الخاصة - الجهوية، العرقية - على هوية المواطنة؛ وهذا ما يؤدي إلى خلق حالة تراجع وانطواء ويسمح بنمو الاتجاهات القبلية. وفي مواجهة هذه الحالة الخاصة يتراجع الفرد وينطوي ويستحوذ محترف السلطة على إمكانية كبيرة لتملك منافع اجتماعية.

ويتأكد توجه النظم السياسية نحو "الأبوية الجديدة" بسبب هوية المجموعة الحاكمة، فقد تم حصولها على جهاز الدولة بعد حرب تحرير أو بعد تنفيذ عملية استقلال "ودية وبلطف"؛ وتفقد الدولة شيئاً من استقرارها كلما قام الحكام بمحاكمة المشاكل اليومية الخاصة بإدارتها وهي مجردة من الموارد في غالبية الأحوال، فيسعون إلى إبراز حدارتهم وتأكيد شرعيتهم من خلال استثمار رمزي مشحون الوجدان يؤدي بهم إلى تقديم أنفسهم باعتبارهم "آباء الأمة"، وبذلك يؤسسون سيطرتهم الأولية عن طريق معادلة شخصية ووجدانية تعززها توالد رموز إيديولوجية تضفي هوية سياسية على هذه السيطرة الماركسية أو الاشتراكية الخصوصية في بعض الدول⁽⁶⁾ بل إن الدولة حسب "برتران بادى" مضطرة إلى التدخل اقتصادياً، حتى تضمن سيطرتها السياسية، وتجنب الأزمات والثورات الداخلية، إذ يقول: "... ومن ناحية أخرى تبدو الدولة دورياً بأنها محددة خاصة عندما تضطر إلى إدارة الأزمة، فمهمة التغيير الاقتصادي التي تمارسها الدولة، هي بمثابة الرد الخفي والآلي على الانتفاضات أو الأزمات، فالتأخر الاقتصادي في ذاته يعتبر ذريعة أو مصدراً لإقرار الشرعية، أكثر منه عاملاً يسمح بتفسير "صحوة" الدولة التجديدية.. إنه حين تتخذ الدولة مبادرة التحولات الاقتصادية، يكون ذلك رداً على أزمة سياسية"⁽⁷⁾.

كما يؤدي عجز النخب الحاكمة عن أداء دورها الاجتماعي المنوط بها وعن إجراء عملية تحديث اجتماعية-اقتصادية إلى توطد نماذج الأبوية الجديدة ويتسبب في تزايد فقدانها لشرعيتها داخل المساحات الاجتماعية، ويزداد هذا التناقض في الشرعية وضوحاً وخاصة أن النخب السياسية تتخذ موقفاً متزايد الغموض اتجاه المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية.

إن هذه النخب المنعزلة عن مساحتها الاجتماعية الداخلية والمطعون في شرعيتها تجد مصلحتها في الاستثمار في المسرح الدولي وفي السعي من أجل الحصول على رعاية نخب الشمال الذين يمكن الحصول منهم أيضاً على الحماية وعلى الموارد التي تساعد هذه النخب على تدعيم مراكزها داخل مجتمعاتها الخاصة؛ لكن في الاتجاه المعاكس تؤدي إستراتيجية الموالاة هذه إلى تشجيع هذه النخب على تنظيم ممارساتها الأبوية⁽⁸⁾.

إن هذا السلوك الذي يفرضه منهج الموالاة، نجده أيضاً يتجلى أكثر من ذلك على المستوى الرمزي، فالدولة الراعية تحدد الرموز الذي يجب على الدولة الموالية التحلي بها لكي تفضل موضع رعايتها (الدلائل اللفظية والموسيقية والثيابية...) بل أكثر من ذلك إن عدم التماثل انتقل إلى المحاكاة الدستورية، فالدولة الموالية مسوقة نحو تحديد هوية هياكلها السياسية الخاصة وفقاً لياكل الدولة الراعية (سواء نمط الأحزاب، النظام الحزبي، شكل المشاركة السياسية، الالتزام بالديمقراطية الغربية...)، وعلى هذا فإن المساهمة التي تقدمها الدولة الراعية للدولة الموالية تصل حد التأثير في هوية هاته الأخيرة.

وفي نفس السياق فإن ازدهار مفهوم دولة- الرفاهية في ظل الوفرة النفطية يؤدي إلى فرض نمط الموالاة، بل وإلى إخضاع المجتمع للدولة حيث لا يشارك الأول في نمو قوة الثانية وبالتالي لا يمتلك أية وسيلة للمطالبة بالإشراف عليها. فدولة الرفاهية التي تكونت بمهارة الطريقة والتي تعيش على تمويلات خارجية هي دولة تتبع الخارج وتجد في سياساتها السخية الوسائل الفعالة لممارسة فرض سياساتها الأبوية والموالية على مجموع المساحات الاجتماعية⁽⁹⁾.

كما أن بيروقراطية هاته الدولة التسلطية هي تشويه للدولة البيروقراطية الليبرالية الحديثة، من حيث افتقارها إلى القيود والضوابط الدستورية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فإن النظام الاقتصادي للدولة البيروقراطية التسلطية هو رأسمالية الدولة التابعة وهو أيضاً تشويه لنمط الانتاج الرأسمالي⁽¹⁰⁾.

وهكذا اتجهت هاته البيروقراطية الجديدة في هذه الظروف لأن تصبح القوة الاجتماعية المحركة الرئيسية؛ فالعلاقات القائمة بين هذه الفئة الاجتماعية من جهة وبين البرجوازية المحلية في المدن ورأسمال الأجنبي من جهة أخرى، قد شكلت جوهر العلاقات بين السلطة السياسية و مسؤولية التحديث على المستوى الوطني⁽¹¹⁾.

والحقيقة التاريخية الكبرى، أن العالم العربي بشكل عام يمثل نظاماً سياسياً وحضارياً مخترباً اختراقاً كاملاً من قبل دول المركز التي تهيمن على العالم، بدأ تاريخه الحديث "بالبلقنة" وانتهى اليوم إلى "اللبنة" وصولاً اليوم إلى تمزيق الدول العربية.

ويتميز النظام السياسي المخترق بأربع خصائص⁽¹²⁾:

الأولى، أن القوى المسيطرة لا تقوم بإلحاقه بنظامها السياسي بالكامل ولكنها لا تتركه يفلت من قبضتها الخانقة أبداً.

الثانية، وفيها يعيش النظام السياسي المخترق في مجابهة مستمرة متصلة مع القوى المهيمنة .

الثالثة، وفيها تختلط القضايا السياسية المحلية والقومية والإقليمية والدولية بعضها ببعض، بحيث لا يفهم النظام السياسي المجتمع المخترق دون الرجوع إلى القوى المهيمنة.

الرابعة، وفيها يكون النظام السياسي المخترق عبارة عن لعبة سياسية تلعبها القوى الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية في تحالفات متبدلة ومتغيرة .

ثم إن المحصلة في الأخير، هي عدم قدرة النظام السياسي المخترق للدولة الضعيفة على توليد مبادرات الحسم للمشكلات الداخلية وفقدان الحرية للفئات الحاكمة في هذه الدول في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بشكل مستقل. ومن هذا المنظور تصبح علاقة الخضوع في النظام السياسي المخترق معوقاً للنمو السياسي، الاقتصادي والحضاري.

وهكذا، فإن أحد أهم أسباب تعثر مسيرة التحديث السياسي في العالم العربي لتحقيق فقرة نوعية في مجال البناء الدولي و المؤسسي والمنافسة السياسية يرجع إلى اختراق الدول المهيمنة لنظامها السياسي وتبعيته لدول المركز بسبب الأوضاع والقوى الاجتماعية التي سمحت لعلاقات التبعية وأعراضها المرضية أن تستمر لعقود من الزمن .

ثم إن بنين الحكومات السياسي والاجتماعي هو العامل الأساسي الذي يجعل من تحقيق البرنامج الإنمائي على الصعيدين السياسي والاجتماعي وهما من الأوهام. فلا يمكن أن نتوقع من تحالف الطبقات المالكة، الذي يسيطر على مصير معظم البلدان العربية، أن يرسم وينفذ سلسلة من الإجراءات تناقض جميع مصالحه الآنية⁽¹³⁾.

فالحكومة التي تمثل مساومة سياسية بين المصالح الإقطاعية والرأسمالية لا تستطيع القضاء على الاحتكار والاستغلال وتحرير رؤوس الأموال الذي تمارسه الرأسمالية، ولا على حياتها الباذخة، وهي عاجزة كذلك على أن تحد من المصاريف الباهظة على مؤسسات الجيش والشرطة⁽¹⁴⁾. ولكون الحكومة قد أنشأت لحماية وتشجيع حقوق وامتيازات نظام الملكية السائدة فإنها لا تستطيع أن تخطط لسياسة غايتها تحطيم الامتيازات التي تعيق التقدم الاقتصادي وتسخير الملكية المتأنية منها في خدمة المجتمع ككل⁽¹⁵⁾. وعندما يتزايد خطر قيام الانتفاضات الاجتماعية، توثق هذه الحكومات قبضتها على الحياة السياسية وتسير بسرعة نحو حكم دكتاتوري، وتستغل الظروف الدولية الملائمة والتواطؤ الفكري والاجتماعي للفئات الحاكمة في البلدان الأخرى فتطلب مساعدة اقتصادية أو عسكرية أجنبية للقضاء على الخطر الداهم⁽¹⁶⁾.

إن الواقع الحزبي في العالم العربي يدل على أن نشأة الأحزاب كان من "حضن السلطة نفسها ومن رحم النمط الأبوي"، فقد عمدت مجموعات مختلفة على تأسيس أحزاب سياسية حتى تحول الانقلابات إلى ثورة والثورة إلى تيار فكري، والتيار الفكري إلى تغيير اجتماعي، والتغيير الاجتماعي إلى حركة شعبية. وبعد أن ينتهي العمر الأول للثورة ويبرد نارها، بل وانقلاب غالبيتها إلى ثورة مضادة تتحول الأحزاب الأولى إلى أحزاب سلطة تحكم بمفردها، وما إن يتجاوزها الزمن حتى تبحث عن أحلاف لها في الطبقات الجديدة في الداخل من العسكر أو من رجال الأعمال الجدد الذين كانوا يمثلون الرأسمالية الوطنية أو في الخارج لدى القوى الكبرى المهيمنة. ولتنشيط الحياة الحزبية، بدأت أحزاب السلطة في خلق أحزاب وهمية جديدة لتفادي الضغوط عليها في الداخل والخارج، فهي بمثابة نهاية عصر الحزب الواحد وضرورة الإصلاح والتحول الديمقراطي. فقد ينشأ حزب مرتبط بفرد بحيث لا يوجد له تمثيل في الشارع السياسي ولا حتى كت تنظيم مؤسسي بارز؛ وينشأ حزب آخر تقليدا للغرب مثل حزب الخضر - الذي نشأ ضد تلوث البيئة - في حين لا توجد في بلداننا مساحات خضراء للدفاع عنها، إذ نعيش في الصحراء وبين جنبات رياحها؛ ولا يوجد تصنيع يؤثر في البيئة، بل توجد نفايات بشرية وحيوانية وأكوام القمامة. وقد تنشأ بعض الأجنحة من الحزب الأم، وبدلاً من الحوار بين جيل الرواد وجيل الطليعة تنشأ أحزاب مستقلة فيضعف الحزب الأم ولا يقوى الحزب المنشق على تنشيط الحياة السياسية وقد تساعد الدولة نفسها في هذا الانشقاق لإضعاف الحزب الأم .

أزمة الفكر الإصلاحي وأثره على الممارسة السياسية.

ليس ثمة شك في وجود علاقة وثيقة بين الفشل السياسي العربي وبين تلك الحيوية التي سرت منذ أواخر الستينيات في الدعوة إلى التمسك بالتراث والعودة إلى الجذور في إطار ما يسمى بالصحة الإسلامية و"التراثيون" كرد فعل لفشل المشروع الوطني في صد الغزوة الاستعمارية الجديدة التي تسربت تحت شعار "الانفتاح" في كل مستوياته وأشكاله .

يذهب العديد إلى أن تعثر مشروع النهضة العربية يعود إلى التخلف عن اللحاق بالغرب، وأن الحل ليس في رفض أسس الحضارة الأوربية، بل في المزيد من الأخذ منها. فكانت دعوة الشيخ "محمد عبده" في الأساس دعوة إلى تطويع التراث لمطالبات الحضارة الحديثة.

من جهة أخرى كان التيار الماركسي فرع من فروع التيارات الإصلاحية، إذ كان يستوحي مصدرا آخر من مصادر الفكر الغربي بتأكيد على قضية الصراع الطبقي، وفي استهائته بالتراث إلى حد التجاهل؛ ولكنه كان فيما عدا هذا يتفق مع دعاة الإصلاح من العلمانيين من أن تحقيق الاستقلال الحقيقي واستكمال النهضة لا يكون إلا باقتفاء خطوات النهضة الأوربية⁽¹⁷⁾ .

إن الصراع الفكري بين التيارات الثلاثة ليس إلا امتدادا لصراع قديم؛ والقضية التي تطرحها الاتجاهات الثلاثة هي قضية واحدة، والسبب الأساسي في احتدام الصراع من جديد هو الفشل الكامل الذي أسفرت عنه تجربة السبعينيات في مواجهة القضايا الوطنية والقومية الرئيسية كافة.

فالعلمانيون الليبراليون اكتسبوا قوة جديدة، بل واكتسبوا بريقا بعد انكسار الناصرية، وبحسبهم فهذا الانكسار كان راجعا إلى غياب الديمقراطية، ومن التقدم المذهل الذي حققه الغرب الرأسمالي بعد الحربين العالميتين، ومن انفتاح المعسكر الاشتراكي نفسه على الاقتصاد الرأسمالي .

والسلفيون والتراثيون اكتسبوا بدورهم قوة جديدة من انكسار التجربة الناصرية، ومن الزعم بأن هذا الانكسار كان نتيجة لعلمانية عبد الناصر وتكره لقواعد الدين، وبالزعم أيضا بأن كلا من الرأسمالية والاشتراكية باءت كل منها بالفشل فلم يبق إلا الرجوع للتراث⁽¹⁸⁾ .

اكتسب التراثيون قوة جديدة أيضا من أن الانفتاح الجديد على الغرب منذ انكسار الناصرية كانت ملامحه الثقافية والنفسية أشد ضراوة من ملامحه السياسية والاقتصادية، مما تطلب رد فعل من النوع نفسه؛ إذ لم تعد التنمية الاقتصادية ولا زيادة القدرة العسكرية بكافية لرد الاعتبار النفسي أو الثقافي وأصبح الأمر يحتاج لمواجهة تعصب ثقافي بتعصب ثقافي⁽¹⁹⁾ . واكتسب "التراثيون" أيضا أنصارا جدد من بين شرائح اجتماعية بالفعل التحول السريع في مستوى دخلها ونمط حياتها بسبب النمو الاقتصادي وانتشار التعليم في الستينيات والسبعينيات؛ وكان رد فعلها الطبيعي لهذا التحول أن تزداد تمسكا بالقيم الدينية بدلا من أن تتحول عنها، وكانت الثورة الإيرانية عاملا مساعدا بلا شك⁽²⁰⁾ .

من جانب مواز، فقد عانى التيار الماركسي من معظم ما أفاد الليبراليون والسلفيون على السواء، فانفتاح المعسكر الاشتراكي بما في ذلك الصين على الغرب الرأسمالي، لم يكن بالقطع ورقة رابحة في يد الفكر الماركسي، وما تولد أيضا عن تدفق أموال النفط من نحو على المستوى الاستهلاكي وانفتاح باب الهجرة أمام الساخطين في الأقطار العربية ذات الفئات العمالي .

ومع مرور الزمن على التجارب الاشتراكية واتجاهها أكثر فأكثر إلى التنازل عن خصوصياتها في مقابل اكتساب المعرفة الفنية الغربية، وأنماط الاستهلاك و السلوك الشائعة في الغرب، أصبح مثقفوا العالم الثالث أقل استعدادا للتمييز "الصارم" بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي، وشاع التمييز على العكس بين "الشمال والجنوب"⁽²¹⁾ .

هذه الاتجاهات الثلاثة تمثل الاتجاهات الفكرية الأساسية المتنافسة في حلبة الفكر الإصلاحي العربي، ولكل منها موقفه المتميز من مسألة التحديث.

فالعلمانيون الليبراليون ، يرون المشكلة في الأساس في تخلف الأنظمة العربية تخلفا رهيبا عن انجازات الغرب الرأسمالي : في مستوى الدخل والاستهلاك، في التكنولوجيا المطبقة والتنظيم، في نظم الحكم والحريات المتاحة ، بل وأيضا في قواعد السلوك وأنماط التفكير .

أما العلمانيون الماركسيون، فيميزون تمييزا صارما بين الغرب الرأسمالي والغرب الاشتراكي؛ و يرون أن السؤال هو عمن يوضع العلم والتكنولوجيا في خدمته : الأقلية أم الغالبية. ويرون المشكلة في تبعية الأنظمة العربية للغرب الرأسمالي، وخضوع مواردهم للاستغلال الخارجي بمعونة حفنة مستفيدة في الداخل والحل في كسر التبعية وممارسة الأنظمة العربية لإرادتها السياسية والاقتصادية المستقلة لمصلحة عامة الناس، ووضع العلم والتكنولوجيا في خدمتهم⁽²²⁾ .

والتراثيون والسلفيون يرون المشكلة في تخلي العرب والمسلمين عن أصول الدين وقواعده التي هي صالحة للتطبيق اليوم كما كانت دائما، وفي إبتاعهم فكر مستورد غريب عنهم لا يحقق الخلاص لا في الدنيا ولا في الآخرة، وفي استبدالهم "سحر" التكنولوجيا الغربية أو الماركسية المادية بأوامر الله ونواهيه، والحل هو أقرب للمسلمين مما يتصورون، حيث يكمن التطبيق الصحيح للشرعية.

والتيارات الثلاثة يبادل كل منها الآخرين بالاستخفاف والرفض، فالعلماني الليبرالي يسخر من إصرار الماركسي على فكرة التبعية والدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي في عالم لم يعد فيه مجال لاستقلال أمة عن الأخرى. والعلماني الماركسي يسخر من احتقار الليبرالي للعامة وعزله للأهداف الاقتصادية عن الهدف الاجتماعي، ويتهم الليبرالي بأنه مجرد بوق لمصالح الرأسمالية الدولية التي لا تريد لنا تقدما أو نهضة.

أما التراثي أو السلفي يرى في العلماني الليبرالي والماركسي وجهين لعملة واحدة رديئة، فالاثنتان يضخمان الأهداف العامة على حساب الخلاص الروحي وهما يبحثان عن حلول نبتت في أرض غير أرضنا ولا تخاطب حاجتنا ولا تتفق وتقاليدنا .

وإذا ما حاولنا الغوص أكثر في دلالات الإصلاح للدولة العربية في شقه السياسي بعيدا عن الصراع الفكري، من الضروري بداية التأكيد على أن الإصلاح بشقيه الخارجي والداخلي يهدف إلى بناء الدولة الوطنية بما يتوافق ومصالح القوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي، وفي هذا السياق يطرح السؤال التالي: هل هناك قوى اجتماعية داخلية قادرة على صياغة مطلب الإصلاح الديمقراطي استنادا إلى توازن مصالح قوى التشكيلة الوطنية ، وبالتالي نقل هذا التوازن إلى مستوى توازن المصالح الدولية الوطنية .

هذا يدفعنا بشكل أو بآخر إلى مناقشة مفهوم الوطنية داخل الأقطار العربية وهذا يكون من خلال المحددات التالية:

- نشأت الدولة العربية على شرعيتين، أحدهما أسرية وأخرى انقلابية، وترتكز الشرعيتان على شرائح طبقية لم تتبلور في طبقات اجتماعية قادرة على أن تكون مدافعة حقيقية عن مصالح بلادها الوطنية. وبهذا المعنى يمكن القول أن الحامل الاجتماعي للوطنية الديمقراطية كان غائبا على الدوام؛ الأمر الذي أفضى إلى غياب المرجعية الوطنية. بمعنى آخر إن الأسر الحاكمة دأبت على حصر الوطنية بالمصالح الفعلية للنفقات الحاكمة؛ وبذات المعنى سعت الشرعيات الانقلابية إلى فك الارتباط بين مفهومي الوطنية والقومية بعد أن تخلت عن المصالح الوطنية لبلادها بحجة تحقيق أهدافها القومية.

- إن غياب مفهوم الوطنية المرتكز على موازنة مصالح الكتل الاجتماعية لم يقتصر على القوى الماسكة بسلطة الدولة السياسية، بل تعدتها إلى القوى السياسية ذات الاتجاهات الأممية، حيث ربط التيار الإسلامي كفاحه بوحدة الأمة الإسلامية المرتكزة على الموروث الديني. وبذات الإطار أعارت التيارات الماركسية اهتماما لتضامنها الأممي المستند إلى وحدة مصالح الطبقة العاملة العالمية وتحقيق مشروعها الاشتراكي .

الهوامش:

- (1) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص 34.
- (2) أسامة الغزال حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1987، ص 162.
- (3) Bertrand badie, le developpement politique, 5em edition, parie: edition economica, 1994, p181.
- (4) B. badie, op.cit, p 188.
- (5) أوليفيه روا، "الزبائنية و المجموعات المتضامنة: هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة"، في غسان سلامة و اخرون. ديموقراطية من دون ديموقراطيون: سياسات الإنفتاح في العالم العربي والإسلامي (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص ص 365-366.
- (6) برتران بادى، الدولة المستوردة "تغريب النظام السياسي"، تر: لطيف فرج، ط1. دار العالم الثالث، 1996، ص 24.
- (7) برتران بادى، الدولتان: السلطة و المجتمع في الغرب و في بلاد الإسلام. تر: لطيف فرج (ط1، القاهرة: دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، 1992) ص 141.
- (8) برتران بادى، الدولة المستوردة، مرجع سابق، ص 31 .
- (9) المرجع نفسه، ص 40 .
- (10) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (دراسة بنائية مقارنة)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 32.
- (11) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف)، تر: حسن قبيسي. بيروت: دار ابن خلدون، 1978، ص 423.
- (12) خلدون حسن النقيب، مرجع سابق، ص 45.
- (13) بول بران، إيف لاکوست، الاقتصاد السياسي للتخلف (أسباب التخلف الأساسية)، ط2، بيروت: دار الطليعة، 1978، ص 30.
- (14) المرجع نفسه، ص 30 .
- (15) المرجع نفسه، ص 31 .
- (16) المرجع نفسه، ص 33.

(17) أحمد جلال أمين، "التراث و التنمية العربية"، المستقبل العربي، العدد 72، السنة السابعة، فبراير 1985، ص 05.

(18) المرجع نفسه، ص 07.

(19) المرجع نفسه، ص 07.

(20) المرجع نفسه، ص 07.

(21) المرجع نفسه، ص 08.

(22) المرجع نفسه، ص ص 08-09.